

الملتقى الوطني الليبي

مركز الحوار الإنساني

(جلسة حوارية بوادي الشاطي)

مبادئ حاكمة وثوابت وطنية مشتركة:-

- 1\_ ليبيا دولة حرة ذات سيادة وحدة وطنية موحدة .
- 2\_ الإسلام دين الدولة ومصدر التشريع .
- 3\_ دولة مدنية ديمقراطية يتم فيها التداول السلمي على السلطة .
- 4\_ الفصل بين السلطات دولة مؤسسات وقانون و عدالة .

.....  
الأولويات الوطنية :

- 1\_ الوحدة والمصالحة الوطنية .
- 2\_ الدستور إصدار قانون الاستفتاء على الدستور وإجراء انتخابات.
- 3\_ توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية.
- 4\_ وضع سياسات نقدية كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية.
- 5\_ معالجة المشاكل والاحتياجات الخدمية (صحة  
\_ كهرباء \_ غذاء \_ وقود).
- 6\_ توحيد المؤسسات وإقامة حكومة قوية موحدة .

7\_ تشكيل لجان تخطيط محلية فنية متخصصة تراعي خصوصيات المناطق الجغرافية والسكانية والخدمية .

8\_ تعطيل الأحزاب إلي حين اعتماد الدستور.

### شروط ومتطلبات لتحقيق المصالحة الوطنية:

1\_ تشخيص وحصر الأزمة في النطاق الوطني الليبي.

2\_ نزع السلاح وتحريمه وتجريم حمله واستخدامه فيما عدا الجيش والشرطة بشكل قانوني وضمن ترخيص ومحدد بعمل ومهمة .

3\_ تحليل الواقع الاجتماعي وتشخيصه.

4\_ قانون العدالة الانتقالية (الاعتذار وجبر الضرر والتعويض).

5\_ حيادية الحكومة في مسائل المصالحة .

6\_ شفافية العمل الحكومي.

7\_ تفعيل نظام الحكم المحلي.

8\_ الحد من الهروب من العقاب.

9\_ نزع السلاح من جميع التشكيلات.

10\_ إلغاء قانون العزل السياسي.

11\_ عودة المهجرين والنازحين.

12\_ استيعاب ومشاركة الجميع.

13\_ الابتعاد عن التحريض والتأجيج ودعم وتقوية الخطاب الإعلامي الوطني ومنع خطاب الكراهية والعنف .

14\_ وضع ضوابط وشروط والتزام معايير المصالحة.

15\_ الثوابت الوطنية والمبادئ الحاكمة.

16\_ تأجيل المطالبة بالحقوق إلى حين قيام المؤسسات.

17\_ الإفراج عن سجناء الرأي.

18\_ قانون ينظم العمل على الإنصاف وحقوق الإنسان.

19\_ حرية التعبير والتظاهر السلمي.

20\_ إطلاق مشروع المصالحة الوطنية الشاملة.

21\_ قانون العفو العام.

22\_ نبد العنف والتطرف والإرهاب.

23\_ الاستفادة من النخب والخبرات والكفاءات.

## الأمن والدفاع :

\_اجتماع المسؤولين العسكريين داخل ليبيا وتوحيد عملهم وتصورهم.

\_توحيد المؤسسة العسكرية وحياديتها.

\_إبعاد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي وعدم تدخلها في أعمال الدولة .

\_ الدور الأساسي والمحوري للجيش الولاء والحماية للوطن والدفاع عنه وضبط النظام وتأمين الحدود.

\_ تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية وتنفيذ التعليمات.

\_ بناء جيش مهني محترف وإعادة تأهيل العسكريين بعقيدة وطنية.

\_ تحديد اختصاصات وصلاحيات المؤسسة العسكرية.

\_ الالتزام بنصوص القانون العسكري الليبي.

\_ الانضمام للجيش وفق المواطنة وقانون الجنسية الليبية والرقم الوطني الليبي.

\_ احترام التراتبية النظامية في القيادة العسكرية والتسلسل للمهام والأدوار في العمل العسكري.

\_ إلزام المؤسسة العسكرية بحماية الهوية الوطنية ومنع الهجرة غير الشرعية.

\_ ضعف وتدني وغياب المؤسسة الشرطية الأمنية.

\_ إعادة بناء مؤسسة الشرطة على أسس أمنية مهنية وكوادر مؤهلة.

\_ تفعيل قانون الشرطة والمهام والصلاحيات .

\_ تحديد صفات وصلاحيات ودور المناصب (القائد الأعلى \_ القائد العام \_ الرئيس).

\_ دمج الأفراد وضمهم كأفراد للجيش بصفة عسكري نظامي وفق الشروط واللوائح العسكرية ودعم العسكريين النظاميين .

\_ تفعيل الأجهزة والمؤسسات الأمنية المساندة والداعمة للجيش.

\_تحميل حلف الناتو مسئولية المساعدة في إعادة بناء وتأهيل الجيش.

\_الاختلاف حول شخصية من يتولى قيادة الجيش.

\_ضرورة التوعية من اجل أهمية الأمن والحفاظ عليه وتعزيزه.

\_توفير فرص عمل للذين لا يرغبون بالانضمام للجيش.

\_دور الخطباء والأعيان والمجتمع والمناهج الدراسية في التوعية للمحافظة على الأمن والممتلكات والمرافق العامة.

## توزيع السلطات:

### معايير الاختيار والتعيينات الحكومية

\_الكفاءة والمقدرة والأداء والاختصاص.

\_كيفية تطبيق المعايير واليات الاختيار للترشح وتقلد للمناصب .

\_وضع آلية واضحة ومحددة للاختيار في تولي المناصب .

\_مسودة الدستور تقترح وتنص على معايير وشروط الاختيار لتولي المناصب والوظائف العليا.

\_التزام التسلسل المهني والوظيفي.

\_العمل من خلال المؤسسات والإدارات الرسمية الحكومية.

\_إعادة تأهيل وتطوير البلديات ومجالس التخطيط المحلي.

\_تفعيل الحكم المحلي والمحافظات والإدارة المحلية وإعطاء صلاحيات للبلديات وميزانيات للمحلات ومحاسبتها.

- \_المشكلة ليست في المعايير المشكلة في الآليات.
- \_العمل من خلال لجان فنية ومهنية متخصصة
- \_اقتراح تفعيل البلديات ودعمها واعتماد المحافظات وإعطائها صلاحياتها
- \_رسم خطط الكفيلة بنجاح البلديات
- \_التعيين من خلال الملاكات الوظيفية .
- \_وضع دراسة لمعالجة المختنقات
- .....

### مهام الحكومة المركزية:-

- 1 تطبيق مفهوم رسم خطط الدفاع.
  - 2 التخطيط للمشاريع المركزية.
  - 3 وضع السياسات واقتراح الميزانيات.
  - 4 تنفيذ السياسة العامة .
  - 5 اقتراح مشروعات القوانين .
  - 6 تنظيم إدارات الدولة .
  - 7 يحددها الدستور حسب القوانين واللوائح.
- .....

\_رسم سياسات وخطط وبرامج ومشاريع للموارد وصرفها ووضع قانون ينظمها.

\_استحداث هيئة خاصة لتوزيع الموارد أو التوزيع من خلال المؤسسات الرسمية كمجلس التخطيط ووزارة المالية.

\_غياب الشفافية لدى المؤسسات الحكومية .

\_\_ المساواة بين الأقاليم في التمثيل والمشاركة .

---

\_\_ تغييب دور الشعب وخلل في تمثيل النواب .

\_\_ المرحلة السياسية المبكرة في العهد الملكي والإدارة المحلية .

\_\_ مرحلة نظام القذافي وتغيير نظام العمل الإداري (الإدارة الشعبية) .

\_\_ مرحلة المجلس الوطني الانتقالي .

\_\_ الخيارات الشعبية السيئة .

\_\_ العودة لدستور 1951 المعدل 1963 .

\_\_ العمل على فرض الأمن وسلطة الدولة والقانون .

\_\_ إشراك النخب الاجتماعية والثقافية في العمل السياسي .

\_\_ اثر التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية .

\_\_ ضعف أداء البرلمان والأجسام الموازية وغياب القانون .

\_\_ فرض قوة السلاح لتنفيذ المطالب وتحقيق المصالح بالقوة .

---

\_\_ المؤسسات الأجر بتوزيع الموارد والخدمات وزارة التخطيط والمالية

والأوقاف وينضمها قانون .

\_\_ يراعي التوزيع الجغرافي والسكاني في توزيع الموارد بإشراف الرقابة

المالية والإدارية .

تفعيل لجان الإدارة في المؤسسات الوطنية لتعزيز الحيادية وإخضاعها

للقابة لتحقيق مبدأ النزاهة

- \_التوزيع الجغرافي والموارد والسكان هي المعايير التي تؤخذ في الاعتبار لتوزيع الموارد مع مراعاة البنية التحتية للمناطق ومراعاة الجغرافيا والمناطق الصحراوية + نائية + حدودية.
  - \_خصم حصة من موارد المنطقة تصرف على تنمية المنطقة إضافة إلى حصتها من الموارد الدولة .
  - \_إعادة توطين وتسكين المؤسسات وتمكين فزان من مؤسسات تقام فيها.
  - \_مراعاة التوزيع الجغرافي والموارد والسكان وإحداث تنمية متوازية .
  - \_توفير الأولويات حسب الاحتياجات .
  - \_التأكيد على التنمية البشرية وبناء القدرات البشرية.
- 

### (تطوير القطاع الخاص)

- وضع نظام وقوانين ينظم العمل الخاص.
- إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الخاص.
- \_تشجيع الصناعات ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وتشكيل أجهزة للإشراف عليها.
- تكوين جهاز وهيئة للعمل الخاص.
- إلزام أصحاب الشركات بدفع ضرائب الدولة.
- تشغيل العناصر المحلية في القطاع الخاص.
- توفير الفرض المكمل للقطاع العام .
- إقامة معارض تنافسية للقطاع والإنتاج الخاص.
- تدريب كوادر فنية للعمل الخاص .



- استخدام الخامات المحلية.
- الفصل بين الأهداف العامة والخاصة.
- دراسة الإمكانيات المادية والثروات والتعريف بالموارد المحلية .
- مراعاة المواصفات والعوامل البيئية.
- \_إقامة معارض للإنتاج الأسري.
- \_إعادة تأهيل وتطوير العمال .
- \_دعم القطاعات المعتمدة على الإنتاج المحلي.
- \_مراعاة الضوابط البيئية والصحية للإنتاج الخاص.

---

### **العملية السياسية والدستورية والمسار الانتخابي**

- 1 التعامل وفق المواطنة والمساواة بالحقوق والواجبات .
- 2 احترام الحقوق الثقافية بما تكفله القوانين.
- 3 الضمانة من خلال الدستور والمواطنة.
- 4 اعتماد الهوية الوطنية من خلال الرقم الوطني والجنسية الليبية.

\_المجتمع الليبي مجتمع متجانس للجميع الحق في الحصول على الخدمات بالتساوي ضمن الهوية الوطنية الواحدة والمطالبة بالحقوق وفق القانون والمواطنة وليس على أساس عرقي او قومي أو قبلي أو مناطقي. مع احترام التعدد والتنوع الذي يعتبر قوة للمجتمع.

\_\_الأخذ في الاعتبار التعداد السكاني والتوزيع الجغرافي .

\_\_الإسراع في إصدار قانون الاستفتاء على الدستور وقانون الانتخاب.

\_\_عقد ملتقيات وورش عمل على مستوى البلديات لمناقشة توزيع السلطات ومعايير تولي الوظائف والإدارات والأزمة السياسية والمشاكل والحلول.

\_\_تفعيل المؤسسات القضائية .

\_\_دعم مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز التوعية

\_\_إعادة النظر في الاتفاق السياسي.

\_\_تطوير الأجهزة الرقابية.

.....  
\_\_دور الأمم المتحدة في الصراع الأمني والسياسي .

\_\_على الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه ليبيا والشعب الليبي ومحاربة التسلح.

\_\_المساعدة في قيام وبناء الجيش الليبي .

\_\_دعم وتفعيل المصالحة الوطنية .

\_\_على الأمم المتحدة والدول الابتعاد عن دعم أو تشجيع أي مكون ثقافي أو اجتماعي على حساب الهوية الوطنية بل التعامل مع الجميع على أساس المواطنة الليبية .

\_\_على الأمم المتحدة والدول الأخرى التواصل والتعامل من خلال وزارة الخارجية والحكومة والبرلمان وعدم التواصل مع أي طرف بشكل مباشر لان ذلك يتعارض مع السيادة الوطنية .

\_\_ إن دور الأمم المتحدة مهم هو داعم ومساند ولا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية .

\_\_ إجراء حوار مجتمعي يشمل كل مكونات المجتمع الليبي.

